

محاضرة : الدعوى الإدارية

مفهوم الدعوى الإدارية

أولا : تعريف الدعوى الإدارية وطبيعتها القانونية

01/ تعريف الدعوى الإدارية

الدعوى الإدارية هي حق الشخص والوسيلة المخولة له قانونا من أجل اللجوء إلى القضاء الإداري ، وفق قواعد موضوعية وإجرائية مقررة قانونا للمطالبة بالاعتراف بحق يدعيه أو حماية مصلحة من الاعتداء الناجم عن فعل الأعمال الإدارية غير المشروعة بالمطالبة بإزالتها وإصلاح الأضرار الناجمة عنها .

02/ التكييف القانوني للدعوى الإدارية (الطبيعة القانونية للدعوى الإدارية)

للدعوى الإدارية كغيرها من الدعاوى طبيعة قانونية وقضائية ، كما أن لها طبيعة إدارية تميزها عن باقي الدعوى الأخرى كالدعوى المدنية والدعوى التجارية ... ، إلا أن الفقه اختلف في تحديد الطبيعة القانونية للدعوى بصفة عامة وفي تكييفها القانوني وذلك على النحو التالي :

- **يذهب أنصار المدرسة الشخصية** إلى اعتبار الدعوى حقا شخصيا مستقلا عن الحق الذي تحميها ، أي أن هناك حقين مستقلين : حق الدعوى وهو حق اللجوء إلى القضاء والحق الذي تهدف الدعوى إلى حمايته أي الحق المعتدى عليه ، والذي يسعى رافع الدعوى إلى المطالبة به قضائيا ، فرغم الارتباط الوطيد بين الحقين (حق الدعوى والحق المطالب بحمايته) إلا أنهما يعتبران حقان مستقلان من حيث المصادر ، فمصادر حق الدعوى موجودة في النظام القانوني للنظرية العامة في الدولة ، أما مصادر الحق المعتدى عليه موجودة في مصادر الالتزام ، كما أن شروط الدعوى مستقلة عن الحق المطالب بحمايته .

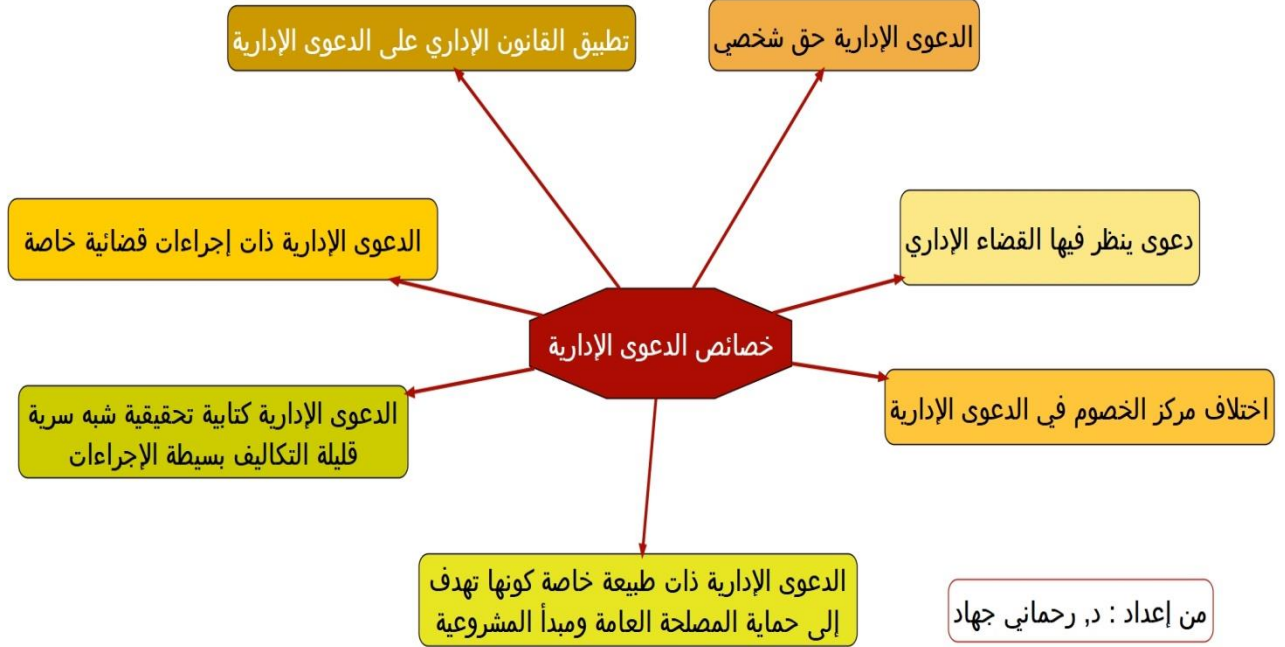
- **يذهب أنصار المدرسة الموضوعية** إلى اعتبار الدعوى وسيلة أو رخصة قانونية وقضائية ممنوحة لصاحب الحق المعتدى عليه ، ليتمكن من خلالها من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحماية حقوقه الشخصية ، فبالنسبة لهؤلاء لا تعتبر الدعوى حقا مستقلا عن الحق الذي تحميه ، بل هي مجرد وسيلة أو رخصة تمكن الأشخاص من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحماية حقوقهم المعتادة عليها .

ويعتبر الرأي الذي ذهب إليه أنصار المدرسة الشخصية هو الرأي الراجح أي أن الدعوى هي حق مستقل عن الحق الذي تحميه ، وعموما **تعرف الدعوى على أنها : حق ووسيلة في آن واحد** كما رأينا في التعريف سالف الذكر

ثانيا : خصائص الدعوى الإدارية وتصنيفاتها

01 / خصائص الدعوى الإدارية

تتميز الدعوى الإدارية بجملة من الخصائص أهمها :



02 / تصنيفات الدعوى الإدارية

لم يتطرق القضاء والتشريع إلى تصنيف الدعوى الإدارية ، غير أن الفقه اجتهد في وضع أسس ومعايير لتصنيفها والتي نبينها في المخطط التالي :



من إعداد : د. رحمانى جهاد

